التباين المكاني والزماني للجرائم في دولة الكويت للفترة (2009 – 2018م)

اعداد:

أ/ راشد رجا السهلي

طالب دكتوراه في قسم علم الاجتماع – تخصص علم الجريمة/ جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

أ.د/ سليم أحمد القيسي

أستاذ علم الاجتماع – كلية العلوم الاجتماعية / جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

التباين المكاني والزماني للجرائم المرتكبة في دولة الكويت للفترة (2009 – 2018م)

راشد رجا السهلي*، سليم أحمد القيسي
قسم علم الاجتماع، تخصص علم الجريمة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
*البريد الالكتروني: rashedraja1986@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على التوزيع المكاني والزماني للجرائم في دولة الكويت، ومعرفة اتجاهاتها خلال الفترة (2009-2018م)، ووضع خرائط تبين التوزيع المكاني للجرائم وأماكن تركزها وعلاقتها بأعداد السكان في محافظات دولة الكويت. استخدمت الدراسة لتحقيق أهدافها المنهج الوصفي التحليلي لتحديد اتجاهات الجريمة المكانية والزمانية في دولة الكويت خلال الفترة خلال الفترة (2009-2018م)، واستخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية والكارتوجرافية لتوقيع وتمثيل بيانات الجريمة وأماكن تركزها في محافظات دولة الكويت، واستخدام تحليل الانحدار الخطي لتحديد الاتجاه العام لتطور أعداد الجريمة، واستخدام اختبار كاي تربيع ($\chi 2$) للكشف عن الفروق الإحصائية في التويع المكاني للجريمة في دولة الكويت وفقا للمحافظات. أظهرت نتائج الدراسة وجود اتجاه عام لتناقص أعداد الجرائم في دولة الكويت خلال الفترة (2009-2018م)، وقد تبين من اختبار الدلالة الاحصائية لقيمة معامل الارتباط معنوية العلاقة عند مستوى الدلالة الاحصائية (0.05)، حيث انخفضت أعداد الجرائم تدريجياً في مختلف محافظات دولة الكويت، وأوضحت الدراسة من خلال نتائج التوزيع المكاني للجرائم في المحافظات حسب أعداد السكان باستخدام اختبار مربع كاي ($\chi 2$) وجود تباين كبير في توزيع الجرائم الجنائية بين المحافظات، حيث اتسم بالتركز الشديد في محافظتي حولي والجهراء، فقد أظهرت النتائج أن المتوسط العام لأعداد الجرائم في دولة الكويت حسب عدد السكان خلال الفترة (2009 – 2018) قد بلغت نحو (32.78 جريمة : 25000 نسمة)، وأن محافظة حولي قد حققت الترتيب الأول من حيث عدد الجرائم بالنسبة لعدد السكان وبنسبة (60.03 جريمة : 25000 نسمة)، وفي الترتيب الثاني محافظة الجهراء وبنسبة (48.77 جريمة: 25000 نسمة)

الكلمات المفتاحية: التباين المكاني والزماني، الجرائم، عناصر الموقع والمناخ، قضايا المجتمع.

Spatial and Temporal Variation of Crimes Committed in the State of Kuwait (2018-2009)

Rashid Raja Al-Sahli*, Salim Ahmad Al-Qaisi

Department of Sociology, (Criminology), Mu'tah University, Karak, Jordan.

***Email: rashedraja1986@gmail.com**

ABSTRACT

The main aim of the current study was to illustrate the spatial and temporal distribution of crimes in the State of Kuwait, to identify the main trends during the period (2009-2018), and to develop maps showing the spatial distribution of crimes and their correlation to population numbers in the governorates of the State of Kuwait. The study made use of the descriptive analytical method to determine the trends of spatial and temporal crime in the State of Kuwait during the period (2009-2018). The study made use of the statistical and cartographic methods to illustrate and represent crime data and places in the governorates of Kuwait. The linear regression analysis was adopted for determining the general trend of the evolution of numbers of crimes. The study also used the Quai-squared test to detect the statistical differences in the spatial distribution of crime in the State of Kuwait according to the governorates. The results of the study showed a general trend of decreasing crime numbers in the State of Kuwait during the period (2009-2018). The number of crimes gradually decreased in various governorates in the State of Kuwait taking into account the spatial distribution of crimes in the governorates and the population number. There was a large variation in the distribution of the criminal crimes in the governorates, where crimes were very high in the governorates of Hawalli and Al-Jahra. The results showed that the general mean of the numbers Crimes in Kuwait according to the population during the period (2009 - 2018) reached (32.78) crimes (25,000 individual). The Governorate of Hawalli has achieved the first rank in terms of the number of crimes in relation to the population with a percentage of (60.03) crimes (25,000 individual), and in the second place came the province of Jahra at a rate of (48.77) crimes (25,00 individual).

Keywords: spatial and temporal variation, crime, location and climate elements, community issues.

مقدمة:

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية لازمت المجتمعات الإنسانية منذ القدم، وعانت منها البشرية على مر السنين، ولا يخلو أي مجتمع إنساني من الجرائم، سواء كانت مجتمعات متقدمة أم نامية، ولكنها تتباين من مجتمع إلى آخر من حيث النوع والكم، بل تتباين داخل المجتمع الواحد، وذلك حسب الاختلاف في المكان والزمان والتغيرات التي ترافقها اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا.

ولقد دأب الباحثون من مختلف حقول المعرفة خلال دراستهم عن الجريمة محاولة البحث عن علاقة بين الجريمة وعناصر المكان، والتي شملت عناصر الموقع والمناخ وغيرها من الخصائص المكانية التي تؤثر في حدوث الجريمة، أو تساعد على تشكل فرص مناسبة تتيح للمجرم ارتكاب جريمته، وهو ما يسمى بالتوجه الجغرافي لدراسة الجريمة إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنعزل الجغرافيا عن قضايا المجتمع، وانطلاقا من هذا المبدأ كان لا بد من دراسة الجريمة في ضوء المعطيات الجغرافية مكانيا وزمانيا، أي أن يتم دراسة الجريمة مرتبطة بعلمي الاجتماع والجغرافيا حيث يفسر ويربط الحيز الجغرافي للمجرمين ومختلف الأفعال الإجرامية، ويدرس تباين الجريمة ومعدلاتها، وخصائص المجرمين والضحايا آخذاً في الاعتبار البعد المكاني والزماني والاجتماعي للجريمة (سعيد، 2011).

ولقد ساعدت دراسة جغرافية الجريمة العلماء في الكشف عن بعض أسباب الجريمة وعواملها البيئية، الأمر الذي يسهم في إيجاد أساليب الوقاية والحد منها في مختلف البيئات الجغرافية، ونظراً لتطور الثورة المعلوماتية والتكنولوجية الحديثة، والتي كان لها الدور الكبير والهام في تطور نظريات المعرفة الجغرافية، فقد اتسعت مجالات علم الجغرافيا في دراسة الجريمة، من حيث المنهجية والأفكار الجديدة والطرق التقنية التي تستخدم في دراسة مكان الجريمة ودوره في وقوع الجريمة، أو في الوقاية منها، لذلك اتجهت الدراسات الحديثة إلى إبراز المعالم الجغرافية للجريمة، والعوامل البيئية التي تتفاعل فيما بينها لتشكل معطيات ذات فائدة كبيرة في دراسة الجريمة، ويمكن توضيح أهمية المعرفة الجغرافية في دراسة الجريمة فيما يلي (الجبوري، 2015؛ الخضر، 2016) :

1- الاستفادة من التقدم الهائل في الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، وتطور علم الحاسوب في الدراسات الجغرافية.

2- استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد، والاستفادة من نظم المعلومات الجغرافية، في الكشف عن التوزيع الجغرافي للجريمة.

3- ظهور المفاهيم الجغرافية الجديدة، التي تتماشى مع التغيرات العالمية في النظرة إلى العالم بأنه قرية صغيرة بعيداً عن مفاهيم الحدود السياسية، وسيادة الدولة، لتخرج إلى نطاقات أوسع بكثير حيث أصبحت المفاهيم المتداولة تدل على الثروة العالمية، وعلى تعدد الثقافات في العالم، وظهرت مصطلحات جديدة في علم الجريمة، كمفهوم الجريمة العابرة للقارات، والجرائم الإلكترونية.

4- ظهور أنواع مختلفة ومتطورة من الجغرافيا، تتلاءم مع الثورة التكنولوجية والمعرفية، والتي تدعو إلى التركيز على الجانب التطبيقي للجغرافيا، فجغرافيا الجريمة مثلا هو من المواضيع الفرعية للجغرافيا، والذي يبحث في النشاط الإجرامي للأفراد والجماعات، ويعتني بربط الجريمة بالظواهر الجغرافية والطبيعية والبشرية، ومدى تأثير هذه الظواهر على أنماط الجريمة، وهذا المجال هو الذي يهمنا في هذه الدراسة، إذ إن التباين المكاني والزماني للجرائم، يعد من المواضع الهامة في دراسة الجريمة والتعرف على خصائصها وخصائص مرتكبيها (المواجدة، 2015).

وهكذا لم تعد الجغرافيا مجرد وصف للمعالم، أو تثبيت معلومات عن الأقاليم بل أصبحت نظاماً معرفياً مركباً يجمع بين نتائج العلوم الطبيعية والاجتماعية في قاعدة معلومات واسعة من البيانات التي يمكن استخدامها في دراسة علاقات الظواهر البيئية والطبيعية والبشرية وما يرافقها من قواعد وقوانين تشكل سلوكيات الإنسان وأنشطته المختلفة، وما فيها من حقائق حول التنظيم المكاني للإنسان وأثره فيما يقوم به من أعمال، ومن ثم الاستفادة من هذه الدراسة في حل المشكلات التي تواجهه، خاصة التي تتعلق بمستوى الجريمة في الدولة.

وتعاني دولة الكويت كباقي دول العالم من انتشار الجريمة على أرضها بشكل واضح فعلى الرغم من التقدم والتطور العلمي في كافة مجالات التنمية في الدولة، وخاصة في مجال السياسات الأمنية التي تعمل على تعزيز سبل الوقاية والحد من الجريمة، ومحاولة معالجتها بكافة السبل والإجراءات، إلا أنها ما زالت تنمو باستمرار بسبب توفر العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديموغرافية، وزيادة أعداد السكان، والتي تتركز في المدن الكبرى في دولة الكويت (المهيرات، 2000).

ومما لا شك فيه أن التزايد في أعداد السكان في دولة الكويت نتيجة النمو الطبيعي وزيادة أعداد القادمين للعمل في الكويت، أدى إلى ظهور تغيرات اجتماعية وتطورات اقتصادية كبيرة، نتيجة الدخول المرتفعة من عائدات النفط، وارتفاع الأسعار، وأصبحت الجريمة ومشكلاتها تشكل خطراً كبيراً على الدولة، مما جعل الجهود تتجه بشكل فعال لمكافحة الجريمة بأشكالها المختلفة. والتركيز على سبل الوقاية منها، وذلك بإجراء

الدراسات العلمية، والدراسات المتخصصة في التوزيع المكاني والزماني للجريمة، والتعرف على خصائص مرتكبيها، بالإضافة إلى التعرف على أسباب هذه الجرائم وحجمها وطرق مكافحتها، وتحديث الخطط الأمنية التي تعتمد على البرامج الحاسوبية والجغرافية المتطورة، لإيجاد الحلول المناسبة لمشكلة انتشار الجرائم في دولة الكويت، والتي أصبحت تهدد أمن المواطن والمجتمع الكويتي على كافة المستويات (سلامة، 2013).

ويمكن تقسيم العوامل والأسباب المؤدية للجريمة في الكويت إلى ما يلي:

1- العوامل الشخصية: يقصد بها العوامل المتعلقة بشخص المجرم ذاته، والتي يكشف تفاعلها كلا أو جزءاً مع الظروف الخارجة عن ذات المجرم، وهي الوراثة، التكوين العضوي، والإدمان على المسكرات، والعوامل النفسية.

2- العوامل الاجتماعية: ويقصد بها كل العوامل التي تحيط بالفرد، وتؤثر في سلوكه وشخصيته مما يؤثر على دوافعه الداخلية والتي قد تؤدي إلى ارتكابه للجريمة، الاجتماعية تتضمن هذه العوامل الأسرة وجماعة الرفاق وغيرها من العوامل التي لها تأثير على مرتكب الجريمة، ومنها التفكك الأسري، وغياب التربية نتيجة الانهيار الخلقي للأسرة، والتنشئة الاجتماعية الخاطئة للأبناء، والرفقة السيئة ووجود وقت فراغ كبير، عدم الرقابة في استخدام الأبناء للمواقع الإلكترونية (الخضر، 2016).

3- العوامل الاقتصادية: تلعب العوامل الاقتصادية دوراً مهماً في ارتكاب الجريمة حيث تشكل أحد العوامل التي قد تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، ويختلف تأثير العوامل الاقتصادية في الجريمة بمدى اتصالها بالتطور الاقتصادي، والذي يعني التغير الذي يحدث في النظم الاقتصادية ، ومثاله أن يتحول الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد صناعي، وترجع الجريمة إلى الظروف الاقتصادية في المجتمع مما يؤدي إلى سوء توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، يصاحب التطور الاقتصادي عدد من الظواهر والنتائج مثل الهجرة من الريف إلى المدينة وارتفاع مستوى المعيشة، والإحساس بأهمية السلع المستوردة وطرق التبادل التجاري، ولا شك أن لكل من هذه النتائج تأثيره في الجريمة (الجبوري، 2015).

4- العوامل الثقافية: ويقصد بها القيم والمعايير والعادات والتقاليد والمعتقدات المتعارف عليها عند جميع الأفراد، والتي لها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في السلوك، وتدفع بعض الأفراد لارتكاب الجريمة، كما يلعب التعليم أيضا دوراً هاماً في التقليل من ارتكاب الجرائم، فالاهتمام بالتعليم والثقافة تؤدي إلى الحد من الميول الإجرامية والعدوانية لدى الإنسان، بينما يؤدي النقص في التعليم والثقافية إلى ظهور الميول العدوانية لديه(المبرد، 2013).

5- العوامل البيئية (الجغرافية): وهي التي تعتني بمحاولة اكتشاف العلاقات بين أبعاد الجريمة وخصائصها مع المتغيرات المكانية والزمانية للجريمة، أي ربط الجريمة بالاتجاه الجغرافي الذي تتخذه أنماط الجرائم المختلفة في منطقة معينة أو إقليم معين، وذلك من خلال دراسة المدة الزمنية المستغرقة لارتكاب الجريمة، وتوقيتها، بالإضافة إلى دراسة تأثير عناصر المناخ المختلفة كتأثير الأمطار والرياح ودرجات الحرارة على أنواع الجرائم وأماكن تركزها، وعلى السلوك الإجرامي لدى الأفراد (مدحت، 2010).

وانطلاقاً من مبدأ اعتبار الجريمة سمة من السمات الرئيسة لتفاعل الإنسان مع البيئة المحيطة، فإنَّ الدراسة الحالية جاءت كمحاولة جديدة لتحليل التباين المكاني والزماني للجريمة في دولة الكويت للفترة (2009 – 2018)، وذلك في إطار الدراسات الإيكولوجية الاجتماعية التي تركز على دراسة جغرافية الجريمة من خلال ربطها بظروف البيئة الاجتماعية والاقتصادية والحضارية في دولة الكويت.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

المجتمع الكويتي مثله مثل باقي المجتمعات الإنسانية لا يخلو من ظاهرة انتشار الجريمة، والتي تتباين أعدادها مكانيا وزمانيا، وتتزايد خطورة هذه الجرائم والتي اتخذت أشكالا مختلفة في دولة الكويت بسبب التركز السكاني فيها وتعدد الجنسيات على أرض دولة الكويت، حيث تشهد الدولة أحداثاً إجرامية تعدى انعكاسها وآثارها الفرد لتشمل المجتمع الكويتي بأكمله، وأن ظهور أنماط جديدة من الجريمة وزيادة معدلاتها تهدد أمن المواطن على المستوى المحلي، مما جعل البحث عن أساليب جديدة وفعالة في التعامل معها أمراً ملحا على المستوى العام والخاص، وقد شهدت بعض المدن الكويتية نمواً حضاريًا متسارعًا خلال الفترات الزمنية السابقة نتيجة التطور الاقتصادي الهائل.

وقد شهدت دولة الكويت زيادة في أعداد الجرائم وتنوعها، وزيادة في درجة خطورتها على الأمن الوطني في دولة الكويت، والمعاناة التي يعاني منها المجتمع الكويتي جراء هذه الجرائم وتكرارها، وتركزها في المدن الرئيسة التي لوحظ أن حجم الجرائم فيها آخذ في الازدياد بشكل واضح، فتشير الإحصائيات السنوية الرسمية الخاصة بالقضايا الجنائية المنظورة أمام المحاكم الكويتية في بعض السنوات ارتفاع عدد الجرائم بشكل كبير فيها وبنسبة وصلت إلى نحو 22 % و 19 % خلال الفترة (2009-2018)، فقد وصل عدد الجرائم والقضايا بمختلف أنواعها أمام المحاكم 16 ألف قضية وجريمة خلال عام 2017م (وزارة العدل، 2019). ودولة الكويت كغيرها من دول الخليج العربي التي تتباين فيها أعداد الجرائم من منطقة لأخرى داخل الدولة الواحدة في الآونة الأخيرة بسبب

التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الكبيرة وتبني الدولة استراتيجيات الخطط التنموية الشاملة لجميع القطاعات.

وتمثل هذه الجرائم خطراً كبيراً على المجتمع الكويتي، لما تنتجه من آثار ضارة تهدد استقراره على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤدي الجريمة إلى إحداث خلل في التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وانهيار القيم والروابط بين أفراد المجتمع.

وقد أظهرت دراسة (الخضر، 2016) أن الأسباب التي تؤدي لارتكاب الجرائم في دولة الكويت تعود إلى أسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية كسوء التنشئة الاجتماعية بسبب التفكك الأسري وزيادة حالات الطلاق، وكذلك البطالة بين الشباب وعدم توفر الوظائف المناسبة خاصة لحديثي التخرج من الجامعات والكليات المختلفة، بالإضافة إلى القصور في تطبيق بعض القوانين والأنظمة العقابية الرادعة لمرتكبي الجرائم، كما ساهمت الزيادة في أعداد العمالة الوافدة من جنسيات مختلفة في زيادة نسبة الجرائم في دولة الكويت، إذ أصبحت العمالة الوافدة تمثل مصدراً واضحاً يهدد الأمن المجتمعي في الدولة بسبب الثقافات المتعددة التي دخلت إلى المجتمع الكويتي، والتي تختلف في قيمها وعاداتها عن القيم والعادات والتقاليد المتبعة في المجتمع الكويتي، مما أحدث الكثير من التغييرات في طبيعة المجتمع الكويتي وخواصه الديموغرافية، وما صاحب هذا التغيير من مشكلات اجتماعية واختلالات في البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، والتي يظهر تأثيرها السلبي على الأمن المجتمعي، من خلال ظهور أنماط مختلفة من الجرائم والانحرافات السلوكية والفكرية (وزارة الداخلية، 2019).

جدول (1)

تطور أعداد القضايا العامة في دولة الكويت للفترة (2015–2017)

المحافظة	(2017)	(2016)	(2015)
العاصمة	2950	2940	3595
حولي	4580	4608	5934
الفروانية	3236	4211	4796
الأحمدي	3267	3485	3943
الجهراء	1620	2011	3047
مبارك الكبير	990	1120	1404
العدد الإجمالي	16643	18375	22719

المصدر: وزارة العدل، 2019

ومما لا شك فيه أن دراسة التباين المكاني والزماني للجريمة له الأثر الكبير في الكشف عن اتجاهاتها وأماكن تركزها مما قد يسهم في الوقاية من الجريمة والتخطيط لمكافحتها لحفظ الأمن وحماية السكان والممتلكات وغيرها، لذا فإن دراسة التحليل المكاني للجريمة في دولة الكويت؛ لا بد أن يؤخذ بها عند وضع السياسات الأمنية الخاصة بمكافحة الجريمة، فمعرفة الواقع المكاني والزماني يساعد في اتخاذ القرارات الأمنية الصحيحة ويساعد على تحديد مكان مواقع المراكز الأمنية وتواجدها الثابت وحركتها وإجراءاتها المختلفة في دولة الكويت، ومن هذا المنطلق فإن الدراسة الحالية تحاول الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما التوزيع المكاني والزماني للجرائم المرتكبة في دولة الكويت ؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1) ما الاتجاه العام لتطور أعداد الجرائم في محافظات دولة الكويت خلال الفترة 2009-2018م؟
2) هل تختلف أعداد الجرائم بالنسبة لعدد السكان في محافظات دولة الكويت خلال الفترة 2009-2018م؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1) التعرُّف على اتجاهات الجرائم المرتكبة في دولة الكويت من منظور زماني ومكاني في الفترة (2009-2018).
2) التعرُّف على الاختلاف في التوزيع المكاني والزماني للجرائم المرتكبة في دولة الكويت، في الفترة (2009-2018)
3) رسم الخرائط التي تبين توزيع أنماط الجرائم في دولة الكويت واتجاهاتها في الفترة (2009-2018).

أهمية الدراسة:

تُعدُّ دراسة التباين المكاني والزماني للجريمة في دولة الكويت من الدراسات التي لها أهميتها الكبيرة في التعريف بأنماط الجريمة من منظور مكاني وزماني، ويظهر ذلك جليا على مختلف المستويات العلمية والعملية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الأهمية على المستوى النظري:

تبرز الأهمية العلمية لدراسة التباين المكاني والزماني للجريمة في دولة الكويت في أنها محاولة لتعميق الفهم لتباين وتركز الجرائم في مناطق معينة من دولة الكويت وأزمنة معينة، والتي قد ترتبط بعوامل مختلفة ستقوم الدراسة بتوضيحها، وتكمن الأهمية العلمية والنظرية للدراسة فيما يلي:

1) استخدام المنهج العلمي في تحليل التباين المكاني والزماني للجريمة في دولة الكويت يساعد في إيجاد الحلول والسياسات الأمنية الفاعلة والمناسبة على أسس علمية للحد من الجريمة والوقاية منها في الدولة.

2) التفسير العلمي والتطبيقي لتوزيع الجريمة المكاني والزماني في دولة الكويت يقلل من الاعتماد على الدراسات النظرية المماثلة والتي أجريت على مثل هذا الموضوع.

3) قد تسهم هذه الدراسة في الكشف عن مدى انتشار الجريمة وتباينها المكاني والزماني في دولة الكويت، وبيان العوامل التي ساهمت في توزيعها الزماني والمكاني وخصائص مرتكبيها؛ من أجل البحث عن الحلول المناسبة لها.

4) إن موضوع التحليل العلمي للتوزيع المكاني والزماني للجريمة في دولة الكويت أمر يستحق الدراسة والتوثيق؛ وذلك لوجود نقص في الدراسات التي اهتمت في التوزيع المكاني والزماني للجريمة سواء في دولة الكويت أو على المستوى الخليجي والعربي، حيث إن معظم الدراسات تناولت علاقة الجريمة بمتغيرات أخرى، مما يساهم في سد النقص في مثل هذه الدراسات، وإثراء المعرفة العلمية.

ثانياً: الأهمية العملية للدراسة

تبرز أهمية الدراسة من الناحية العملية في الآتي:

1- تساعد الدراسة – بما تقدمه من توضيح مكاني وزماني للجريمة في معالجة مشكلات اجتماعية ذات خطورة كبيرة على الأمن في دولة الكويت، وتسهم في الحد من سلبياتها.

2- ما ستتوصل إليه هذه الدراسة من نتائج، ومن توصيات، يساعد في رسم السياسات والاستراتيجيات المكانية والزمانية المتعلقة بالجريمة في دولة الكويت، وإيجاد الحلول الإجرائية للحد من الآثار السلبية لها.

3- تقدم هذه الدراسة قاعدة للبيانات المكانية والزمانية للجريمة في دولة الكويت، والتي تهم الباحثين المحليين، ويمكن أن تشكل منطلقاً لدراسات جديدة في هذا المجال على المستوى الخليجي والعربي.

4- يمكن لهذه الدراسة تزويد الجهات الرسمية في دولة الكويت بمجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها المساهمة في مواجهة الجريمة، والحد منها.

مصطلحات ومفاهيم الدراسة الإجرائية:

الجريمة: عرفت الجريمة من زوايا مختلفة وكل تعريف أعطاها مفهوما مختلفا من حيث المضمون، وقد تنوعت نصوصها لتعدد اختصاصات العلماء والمفكرين، فالجريمة لغة مشتقة من الجرم الذي يعني الذنب وجمعه أجرام (ابن منظور، 2015).

أما اصطلاحا فتعرف الجريمة بأنها كل نشاط خارجي إيجابيا كان أم سلبيا حرمه القانون وقرر له عقابا إذا صدر من إنسان مسؤول، أو أنه كل فعل يعاقب عليه القانون عقوبة جنائية ولا يبرره استعمال حق أو واجب (طوقان، 2012).

وتعرف الجريمة إجرائيا في هذه الدراسة: بأنها أي فعل أو سلوك أدى بمرتكبه إلى دخول السجن، أو أي سلوك يعد مخالفة شرعية أو نظامية، يترتب على ارتكابها دخول السجن وفقا لنظام وزارة الداخلية الكويتية.

جغرافية الجريمة: يمكن تعريف جغرافية الجريمة بأنها فرع من علم الجغرافيا يقوم على دراسة الأنماط المكانية للجريمة، مع محاولة لإيجاد الأسباب التي أدت إلى هذه الأنماط المكانية ويدرس في نفس الوقت الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للجناة، مثل التركيب النوعي والعمري، الحالة الاجتماعية والدخل وغير ذلك من العوامل والتي قد تؤثر على الجريمة، ويدرس في نفس المسار العلاقة يبن أحجام السكان ودرجة التزاحم والكثافة وعلاقتهم بالجريمة (المبرد، 2013).

وعرفت أيضا بأنها دراسة الاختلافات المكانية في توزيع الجرائم والسلوك الإجرامي ومحاولة تفسير ذلك في ضوء العوامل البيئية الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافي، كما عرفت جغرافية الجريمة بأنها دراسة التوزيع المكاني لأماكن تركز الجريمة وعلاقته بالتنظيم الاجتماعي والحضاري للسلوك الإجرامي من منظور مكاني (جابر، 2002).

وجغرافية الجريمة فرعا جديداً من فروع الجغرافيا البشرية، بحيث يمكن الاستفادة منها في التعرف إلى أماكن تركز الجريمة، واختلاف توزيعها المكاني والزماني وربطها بالعوامل

التي يمكن أن تسهم في زيادة الجريمة، وبالتالي يمكن وضع الخطط الأمنية للوقاية والحد منها وحماية المجتمع من آثارها.

التباين المكاني: التباين لغة مصدر تَبَايَنَ تبايُنًا، فهو مُتباين ويعني الاختلاف (ابن منظور، 2015).

يعرف التباين المكاني اصطلاحا بأنه أحد المفاهيم الجغرافية وأقدمها ويركز على الوصف الدقيق والمنظم والمعقول لسطح الأرض، ويعد التباين المكاني حجر الأساس لفكر المدرسة الإقليمية، القائم على تقسيم الأرض إلى أقسام لكل قسم خصائصه وصفاته، ويتم بواسطة دارسة التباين المكاني للتعرف على الاختلافات المكانية لتركز الجريمة بعد فهم وتحليل الظواهر الجغرافية المحيطة بها (شقفة وأبو عمرة، 2010).

ويعرف التباين المكاني إجرائيا في هذه الدراسة بأنه الاختلاف في التوزيع المكاني للجريمة حسب التقسيمات الإدارية في دولة الكويت.

التباين الزماني: يستخدم هذا المفهوم للدلالة على توزيع الجرائم وتوضيح انتشارها بناءً على الوقت الذي وقعت فيه هذه الجرائم، سواء في ساعات معينة من اليوم أو في شهور معينة في السنة أو حسب الفصول التي تتركز فيها.

الدراسات السابقة وذات الصلة:

مرت الدراسات التي اهتمت بجغرافية الجريمة بثلاث مراحل أساسية، تمثلت المرحلة الأولى بالمدرسة الجغرافية وتضمنت الدراسات التي أجريت خلال القرن الثامن عشر وبشكل دقيق خلال الفترة (1830–1880م) والذي قام بها الباحثون الإنجليز والفرنسيون أمثال ,Guerry عام 1838م، و Fletcherعام 1848م، الذين وصفوا نمط توزيع الجريمة على المكان الجغرافي في الأقاليم والدول، والمرحلة الثانية كانت مرحلة المدرسة البيئية أو الأيكولوجية "مدرسة شيكاغو البيئية" وظهرت في الولايات المتحدة، وكان منطلق المدرسة البيئية أو الأيكولوجية واهتمت بالربط بين الظاهرة الإجرامية والبيئة الجغرافية المحيطة، أما المرحلة الثالثة والتي بدأت في السبعينيات من القرن العشرين وركزت على دراسة البيئة وكيفية تأثير نظام البيئة الحضرية Urban Environment والهندسة البيئية على الجريمة ومفهوم الأمن (Herbert, 2010).

تم عرض لبعض الدراسات السابقة وذات الصلة والتي أجريت حديثا، وسيتم عرضها حسب تسلسلها الزمني من الأحدث للأقدم، وبالشكل التالي:

أولاً: الدراسات العربية

دراسة (السعايدة، 2020) بعنوان "التباين المكاني للجريمة في محافظة العاصمة عمان" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التباين المكاني لتوزيع الجرائم في محافظة العاصمة لعام 2015، والتعرف على توزيعها الكمي والنوعي حسب التقسيمات الأمنية، وتصنيف مديريات الشرطة بناء على حسب مؤشرات ارتكاب الجرائم فيها، وبناء قاعدة بيانات جغرافية توضح التباين المكاني في حجم ونوع الجريمة في المحافظة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها، باستخدام معامل مجموع الترتيب، والتحليل الكارتوجرافي وتقنية نظم المعلومات الجغرافية GIS لتوضيح التباين المكاني للجريمة بين مناطق المحافظة. أظهرت النتائج وجود تباين مكاني كمي ونوعي في توزيع الجريمة وانتشارها بين مديريات الشرطة في المحافظة، وأن أهم العوامل التي أثرت في هذا التباين الكثافة السكانية، وأعداد السكان، والبعد عن وسط المدينة.

دراسة (الهاجري، 2017) بعنوان "التحليل المكاني والزماني للجرائم في دولة قطر خلال الفترة (2005–2015م)"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التباين المكاني والزماني لتوزيع الجرائم الكبرى في دولة قطر، ومعرفة اتجاهاتها، والتعرف على الخصائص العامة لمرتكبي الجرائم في دولة قطر، والتعرف على أسباب ارتكاب الجرائم، ومدى الاختلاف في أعداد الجرائم المرتكبة في دولة قطر باختلاف أسباب اختيار مكان ارتكاب الجريمة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كما تم استخدام منهج المسح الاجتماعي لجمع البيانات وتطبيق أداة الاستبانة، تكونت عينة الدراسة من 293 نزيل ونزيلة من المحكومين بالجرائم الكبرى في السجن المركزي التابع لإدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية في دولة قطر. أظهرت نتائج الدراسة تزايد أعداد الجرائم في دولة قطر خلال الفترة (2005–2015م)، ووجود التباين الكبير في توزيع أعداد الجرائم الكبرى بكافة أنواعها، كما أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين تطور أعداد السكان وأعداد الجرائم المرتكبة في دولة قطر خلال فترة الدراسة، وأوصت الدراسة عدد من التوصيات، منها: زيادة أعداد الدوريات الأمنية في المناطق التي شهدت تركز لارتكاب الجرائم فيها، والاستفادة من نتائج الدراسة الحالية في وضع الخطط الأمنية للوقاية من الجريمة، وإجراء المزيد من الدراسات المتخصصة بالتحليل المكاني والزماني للجريمة في دولة قطر.

دراسة (الخضر،2016) بعنوان "العوامل المؤدية إلى ارتكاب جريمة القتل في دولة الكويت من وجهة نظر مرتكبيها"،هدفت الدراسة التعرف على دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية والشخصية في ارتكاب جرائم القتل في دولة الكويت، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي والمنهج التحليلي، وتم استخدام الاستبانة لجمع بيانات الدراسة

الميدانية، وتكون مجتمع الدراسة من النزلاء المحكومين بجرائم القتل والمودعين في المؤسسات الإصلاحية في دولة الكويت والتي شملت (السجن المركزي، سجن النساء)، والبالغ عددهم (237) نزيل، وتكونت عينة الدراسة النهائية من (200) نزيل ونزيلة تم اختيارهم بأسلوب الحصر الشامل من المحكومين بجرائم القتل، أظهرت نتائج الدراسة أن العوامل الشخصية جاءت بالترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية للعوامل المؤدية لجرائم القتل، تلاها العوامل الاقتصادية، وأن العوامل الاجتماعية جاءت في الترتيب الأخير، وأوصت الدراسة بضرورة توفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية المناسبة للأفراد في المجتمع الكويتي للوقاية والحد من هذه الجرائم.

دراسة (كليوي والبركي، 2016) بعنوان "التحليل المكاني لجرائم الأحداث في محافظة المثنى دراسة في جغرافية الجريمة" هدفت الدراسة إلى التعرف إلى حجم جرائم الأحداث، والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم من قبل الأحداث، اعتمدت الدراسة المنهج الإقليمي والتحليلي، واستخدمت البيانات الصادرة عن الوحدات القضائية المسجلة في محافظة المثنى، أظهرت نتائج الدراسة أن أكبر نسبة لارتكاب الأحداث للجرائم كانت في قضاء السماوة، نتيجة لما تمتلكه المدينة من الخصائص السكانية والبيئية المشجعة على ارتكاب مثل هذه الجرائم.

دراسة (الجبوري، 2015) بعنوان "التحليل الجغرافي لجريمتي القتل والسرقة في محافظة النجف الأشرف للمدة (2004-2014)" "، هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأماكن التي تتركز فيها جريمة القتل وجريمة السرقة، وبيان أثر طبيعة المكان وطبيعة الحجم السكاني في ارتكاب هذه الجرائم في محافظة النجف الأشرف للمدة (2004-2014) من خلال التحليل الجغرافي لها، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، تكونت عينة الدراسة من 110 فرداً من مرتكبي جريمة القتل و197 فرداً من مرتكبي جريمة السرقة، واستخدمت الدراسة أداة الاستبيان لجمع البيانات من المبحوثين، أظهرت النتائج الدراسة أن جريمة القتل جريمة ريفية أي تكثر في الريف وترتفع خلال أشهر الصيف، بينما جريمة السرقة تعد جريمة حضرية، كما أنها ترتفع في أشهر الصيف أيضاً، كما بينت الدراسة وجود علاقة بين سكن الجاني ومكان حدوث الجريمة.

دراسة (المواجدة، 2015) بعنوان "جغرافية جريمة التعاطي والاتجار بالمخدرات في المملكة الأردنية الهاشمية"، هدفت الدراسة إلى التعرف إلى جغرافية جريمة تعاطي المخدرات والاتجار بها في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (2011-2014م)، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك بتحليل محتوى الإحصائيات المتعلقة بجريمة تعاطي المخدرات والاتجار بها وعلاقتها بطبيعة المنطقة الجغرافية التي حدثت فيها، والموثقة لدى إدارة مكافحة المخدرات الأردنية، أظهرت النتائج

وجود علاقة بين جريمة التعاطي وجريمة الاتجار بالمخدرات وبين مدى تأثير طبيعة المنطقة الجغرافية في ارتفاع هذا النوع من الجرائم، حيث أكدت الدراسة أن طبيعة المنطقة الصحراوية تؤثر بشكل كبير في عمليات تهريب المواد المخدرة وتخزينها، وقد أوصت الدراسة بتعزيز أجهزة المراقبة الحديثة وتعزيز الرقابة الأمنية في جميع المناطق السياحية، مع التركيز على المناطق الحدودية.

دراسة (الزيني، 2014) بعنوان "الأبعاد المكانية والجغرافية للجريمة في المملكة العربية السعودية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على التوزيع الجغرافي للجريمة، والتعرف إلى بعض أنماط الجرائم المنتشرة في المملكة العربية السعودية كالقتل، وجرائم المخدرات، والضرب والعنف ضد المرأة والأطفال، والسرقة، والزنا واللواط، والسطو المسلح، وتفسير ارتكابها من خلال تحليل الأبعاد المكانية لها. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي بدراسة بيانات الجريمة الصادرة عن وزارة الداخلية السعودية. أظهرت نتائج الدراسة أن معدل عدد الجرائم المذكورة قد بلغ 2.25 جريمة لكل 1000 نسمة عام 2012، وأن منطقة الحدود الشمالية حصلت على المعدل الأعلى لارتكاب مثل هذه الجرائم، كما أظهرت النتائج وجود مواسم معينة لارتكاب أنماط محددة من هذه الجرائم، وأنها تتنوع بتنوع البيئة في المملكة، كما أن بعض أنماطها يتركز في المناطق المكتظة بالسكان في المدن، كما تختلف باختلاف الجنسيات الموجودة في المملكة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

دراسة كادير (Kadir, 2016) بعنوان "توزيع الجرائم في المناطق الحضرية في مدينة اسبرطة في تركيا". وهدفت الدراسة الى التعرف على التباين المكاني للجريمة في أحياء مدينة اسبرطة التركية وعلاقتها بالنمو الحضري في المدينة. وتم تحديد مدينة اسبرطة كمنطقة للدراسة وذلك لأهمية المدينة كوحدة إدارية وسكانية واقتصادية وصناعية ناشئة في تركيا، واعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على البيانات المكانية والزمانية للجريمة من دوائر الشرطة وكذلك على البيانات الديموغرافية للسكان من الدوائر المختصة. وشملت الجرائم التي تم دراستها على جرائم الاعتداء على الممتلكات وجرائم الخطف والسرقات المنزلية وسرقة السيارات، وجرائم السطو المسلح. وتم استخدام اختبار تحليل الموقع Location Quotient Analysis (LQC) لتحليل البيانات. أظهرت نتائج الدراسة تركز معظم أنماط الجرائم في الأحياء السكانية المكتظة في المدينة خاصة جرائم السطو المسلح وبينت الدراسة وجود اختلافات مكانية في اعداد الجرائم في الاحياء السكانية في مدينة اسبرطة، وأن تركز الأنشطة الاقتصادية وخاصة المنشآت التجارية

والمطاعم والمقاهي والتي تجذب السياح والمقيمين وطلبة الجامعات في المدينة من العوامل المؤدية لتركيز الجريمة في منطقة مركز المدينة.

دراسة داكن وتشالنج (Daqin and Chunliang, 2014) بعنوان "الأنماط المكانية للجرائم وعلاقتها بخصائص الأحياء في مدينة تشانغتشون الصينية"، وقد بحثت هذه الدراسة بشكل رئيس في الأنماط المكانية للجريمة، وتهدف الى معرفة العلاقة بين التوزيع المكاني للجرائم وخصائص الأحياء السكانية في مدينة تشانغتشون الصينية. واعتمدت الدراسة على بيانات الجريمة من المصادر الرسمية، مقياس معدلات الجريمة بالنسبة للسكان كمقياس لتحديد كثافة التوزيع المكاني للجرائم. واعتمدت الدراسة على الإحصاءات المكانية للجريمة، ونظم المعلومات الجغرافية للكشف عن مواقع النقاط الساخنة Hot Spot للجرائم في مدينة تشانغتشون. تم في هذه الدراسة استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتقييم آثار خصائص الجوار السياقية على الجرائم العنيفة. أظهرت النتائج التحليلية للدراسة أن درجة تكرار الجرائم وكثافتها تتركز بدرجة كبيرة في منطقة وسط مدينة تشانغتشون، وبينت الدراسة أن الاختلافات المكانية في توزيع الجرائم في المدينة تعتمد بدرجة كبيرة على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للأحياء، وبينت الدراسة أن مكافحة الجريمة في مدينة تشانغتشون يتم من خلال سياسات خفض فرص ارتكاب الجريمة ضمن السياق الاجتماعي والبيئي.

دراسة بافلو (Pavalo, 2011) بعنوان "تحليل التوزيع المكاني للجريمة في أوكرانيا"، وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على الاختلافات المكانية في معدلات الجريمة بين المناطق الغربية والشرقية في أوكرانيا، وتحديد المناطق الأكثر انتشارا للجريمة في هذه المناطق، وهدفت أيضا الى التعرف على أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية للسكان في المناطق المختلفة على التوزيع المكاني للجريمة في أوكرانيا. اعتمدت الدراسة لتحقيق هذه الأهداف على البيانات الأولية للجريمة الصادرة عن الدوائر الأمنية، وكذلك على البيانات الرسمية والمصادر المحلية لتحديد معدلات البطالة والدخل والفقر للسكان في أوكرانيا. واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار الخطي البسيط، وأساليب التحليل البياني الكمي باستخدام البرامج الحاسوبية الجاهزة. أظهرت نتائج الدراسة الخاصة بالتحليل المكاني للجريمة أن هناك اختلاف كبير في معدلات تركز الجريمة بين المناطق الشرقية والغربية في أوكرانيا، ولصالح المناطق الشرقية، وبينت النتائج ان عامل الفقر والبطالة هو العامل الأساسي الذي له تأثير مباشر على تباين معدلات الجريمة في المناطق، كما أن كفاءة أجهزة الشرطة المكانية، وتركزها في بعض المناطق يلعب دور هام في خفض معدلات الجريمة. وبينت الدراسة أن العوامل المتعلقة بتوزيع السكان وخصائصهم المكانية لها أثر ذو دلالة إحصائية على التوزيع المكاني للجريمة في أوكرانيا. وأوصت الدراسة

بضرورة تحسين مستوى كفاءة الشرطة وتوزيعها المكاني في بعض المناطق لما لذلك من أهمية كبيرة في مكافحة الجريمة في المناطق المعرضة بشكل أكبر للجريمة.

دراسة (Maria & Teodora, 2008) بعنوان "التوزيع المكاني للجرائم في إيطاليا"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أنماط التركز المكاني لبعض الجرائم (جرائم القتل، والسرقة، والاحتيال، والخطف) في المدن الإيطالية وتفسيرها، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحليل البيانات المكانية للجرائم وأماكن تركزها، من خلال الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة العدل الايطالية الخاصة بأعداد الجرائم وأماكن ارتكابها وخصائص مرتكبيها خلال الفترة (2000–2006)، واستخدام بعض نماذج التحليل المكاني لتحديد أماكن تركز الجرائم وانتشارها المكاني، وتم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة العلاقة بين أماكن ارتكاب الجريمة وخصائص مرتكبيها، وأظهرت نتائج الدراسة أن جرائم القتل والخطف تتركز في مناطق تواجد عصابات الجرائم المنظمة والمعروفة بـ (الكامورا، وساكرا كورنا ينيتا، والمافيا)، أما جرائم السرقة والاحتيال فإنها تتركز بأماكن أخرى مختلفة تماما عن الأماكن السابقة، حيث أوضحت النتائج أن نمط توزيع الجرائم الجغرافي لجرائم القتل والخطف يأخذ نمطا متكتلا، بينما نمط التوزيع المكاني لجرائم السرقة والاحتيال هو نمط مشتت وغير منتظم.

دراسة "هربرت" (Herbert ,1992) بعنوان "التوزيع الجغرافي للجرائم الحضرية"، هدفت الدراسة إلى معرفة التوزيع الجغرافي للجريمة في مدينة Swansea البريطانية حيث تم تقسيم المدينة إلى ثلاث مناطق جغرافية بناءً على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للسكان، أظهرت نتائج الدراسة وجود اختلاف في توزيع الجرائم وتركزها في المدينة باختلاف الأماكن، حيث تركزت جريمة السرقة داخل منطقة مركز المدينة أي حول المناطق التجارية والمالية، بينما تركزت جرائم العنف في وسط المدينة بسبب وجود صالات الرقص والنوادي الترفيهية، أما الجرائم الجنسية فقد تركزت في الحدائق العامة، كما بينت النتائج تطابقاً في توزيع جرائم السرقات وتوزيع جرائم العنف في المدينة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من خلال التعرض للدراسات السابقة العربية والأجنبية منها، يمكن القول بأن معظم الدراسات تشترك مع الدراسة الحالية في موضوعها وأهدافها، إلا أن هذه الدراسة تنفرد عن الدراسات السابقة بأنَّها الأولى في نوعها في دولة الكويت على حد علم الباحث، كما تنفرد بالمنهجية التي ستعتمدها وهي المنهج التحليلي باستخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية لتوضيح التوزيع الكاني لأماكن الجريمة، وكذلك استخدام المنهج المسحي من خلال تطبيق استبانة سيتم تطبيقها على عينة من نزلاء السجون في دولة الكويت، وكذلك

الاعتماد على بيانات الجريمة من المصادر الرسمية والتي سيتمَّ تحليلها واستخلاص النتائج منها.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لوصف وتحليل التوزيع المكاني والزماني للجرائم في محافظات دولة الكويت، وكذلك لوصف العلاقة بين المتغيرات باستخدام أساليب التحليل الاحصائي والكارتوغرافي. واتبعت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع تطور أعداد الجرائم في في دولة الكويت في الفترة (2009 – 2018).

مصادر بيانات الدراسة: اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على مصادر المعلومات التالية:

1 – البيانات والإحصائيات الخاصة بالجريمة والصادرة عن المؤسسات الأمنية في دولة الكويت.

2- بيانات صادرة عن وزارة العدل الكويتية .

3– الملاحظات الشخصية للباحث.

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم الاعتماد في منهجية الدراسة على ثلاث محاور رئيسة والتي تمثلت في دراسة الأسس العلمية لدراسة التحليل المكاني والزماني لتوزيع الجرائم، وكذلك مراجعة للدراسات السابقة وذات الصلة بموضوع الدراسة، أما المحور الثاني فقد تضمن جمع البيانات ومعالجتها والخاصة بتوزيع الجريمة في فترة الدراسة، أما المحور الأخير فقد تضمن الإطار التحليلي للتوزيع المكاني للجريمة والسكان في محافظات دولة الكويت باستخدام التطبيقات الكارتوغرافية لرسم الخرائط، واستخدام الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات وتحديد المؤشرات الخاصة بالتوزيع المكاني للجريمة في دولة الكويت.

إجراءات الدراسة:

أولاً: جمع وتبويب المعلومات والبيانات المكانية والوصفية للجرائم في دولة الكويت من مصادرها المختلفة.

ثانياً: تخزين ومعالجة البيانات

تم في هذه المرحلة تخزين البيانات على ذاكرة الحاسوب وإجراء معالجة وجدولة وتبويب البيانات باستخدام البرامج الحاسوبية لتنفيذ عمليات التحليل.

ثالثاً: مرحلة الإخراج والتحليل الكارتوغرافي Cartographic Design

تم في هذه المرحلة إنتاج الخرائط المتعلقة بتوزيع الجرائم في دولة الكويت وفق تقنيات برامج نظم المعلومات الجغرافية.

واستخدمت الدِّراسة بعض البرامج الحاسوبية والتي تمثلت في:

1) برامج المعلومات الجغرافية ArcGIS لتخزين البيانات المكانية والوصفية لإنتاج خرائط التوزيع المكاني للجريمة.
2) استخدام بعض الأساليب الاحصائية الوصفية والتحليلية ضمن برنامج SPSS لتنفيذ اختبار تحليل الانحدار واختبار كاي تربيع لحسن المطابقة، وحساب معامل الارتباط correlation وتم استخدامه لاختبار العلاقة بين توزيع الجريمة في المحافظات حسب أعداد السكان.
3) استخدام برنامج Excel 2010 لرسم الاشكال البيانية وإجراء بعض العمليات الحسابية على الجداول الوصفية.

محددات الدراسة:

سوف تقتصر الدراسة الحالية على تحليل الجرائم الجنائية في محافظات دولة الكويت والتي تشمل محافظات (العاصمة، حولي، الأحمدي، الجهراء، الفروانية، مبارك الكبير) والبالغ عددها الإجمالي 52821 جريمة جنائية خلال الفترة (1999 – 2018).

عرض نتائج أسئلة الدراسة:

يتضمن الجزء التالي من الدراسة مجمل للنتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بتحليل تطور أعداد الجرائم الجنائية في دولة الكويت خلال الفترة (2009-2018م)، وكذلك تحليل التباين المكاني والزماني للجرائم الجنائية في محافظات دولة الكويت، وكذلك مدى ارتباط تطور أعداد الجرائم الجنائية بالنمو السكاني.

السؤال الأول: ما الاتجاه العام لتطور أعداد الجرائم في محافظات دولة الكويت خلال الفترة 2009-2018م؟

للإجابة عن هذا السؤال تم أولاً تحديد التطور العددي للجرائم المرتكبة في دولة الكويت حسب المحافظات خلال الفترة 2009-2018م، وكذلك حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل التغير (Coefficient of Variance) لأعداد الجرائم في المحافظات في الجدول (2). ويوضح الشكل (1) تطور أعداد الجرائم في محافظات دولة الكويت للفترة (2009 – 2018).

جدول (2)

تطور أعداد الجرائم الجنائية في دولة الكويت للفترة (2009-2018 م)

السنة	العاصمة	حولي	الأحمدي	الجهراء	الفروانية	مبارك الكبير	المجموع
2009	641	1983	616	787	953	202	5182
2010	772	2014	807	828	946	348	5715
2011	778	2236	792	822	1032	328	5988
2012	786	2911	758	1099	937	304	6795
2013	495	2088	921	1090	685	240	5519
2014	413	1988	753	1075	961	267	5457
2015	378	2255	645	620	715	191	4804
2016	371	1707	540	549	803	134	4104
2017	375	1804	738	410	801	188	4316
2018	459	2396	662	395	869	160	4941
المجموع	5468	21382	7232	7675	8702	2362	52821
متوسط عدد الجرائم	547	2138	723	768	870	236	5282
الانحراف المعياري	179	341	110	269	115	73	798
معامل التغير (C. V)	32.68	15.97	15.16	35.06	13.22	31.01	15.12

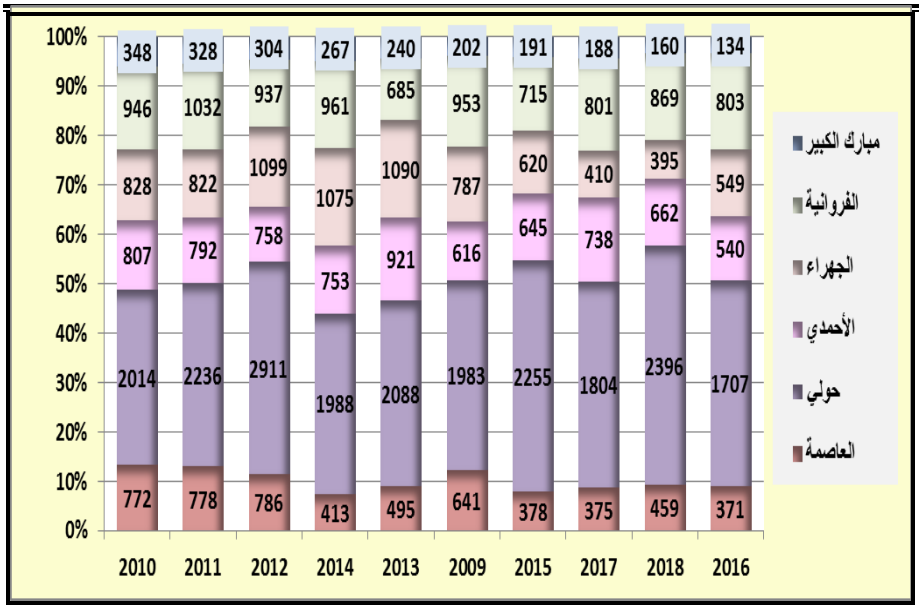

شكل (1)

تطور أعداد الجرائم في محافظات دولة الكويت للفترة (2009–2018 م)

يتضح من النتائج في الجدول (2) أن المتوسط الحسابي العام لأعداد الجرائم في دولة الكويت للفترة (2009 – 2018) قد بلغ نحو 5282 جريمة سنويا، كما يظهر وجود اختلاف كبير في أعداد الجرائم المرتكبة في دولة الكويت خلال نفس الفترة بدليل ارتفاع قيمة الانحراف المعياري البالغ نحو 798 جريمة، ومعدل تغير 15.12 %، ويتضح من النتائج أنه في الفترة من عام 2009 الى نهاية عام 2012 قد شهدت دولة الكويت زيادة متسارعة في أعداد الجرائم، إذ ارتفعت أعداد الجرائم من (5182) جريمة الى نحو (6795) جريمة، أما في الفترة الممتدة من عام 2013 الى نهاية عام 2016 فقد شهدت أعداد الجرائم انخفاض في أعدادها؛ إذ انخفضت أعداد الجرائم من (5519) جريمة الى نحو (4104) جريمة، أما في الفترة التالية وخلال العامين 2017 و 2018 فقد عادت أعداد الجرائم للارتفاع مرة أخرى حيث ارتفع عدد الجرائم من 4316 جريمة عام 2017 الى نحو 4941 جريمة في عام 2018.

أما على مستوى المحافظات في دولة الكويت فيتضح من النتائج في الجدول (2) وجود تباين في أعداد الجرائم في محافظات دولة الكويت في الفترة (2009 – 2018) حيث تراوحت أعداد الجرائم في محافظة العاصمة بين (786) جريمة في عام 2012 الى

نحو (371) جريمة في عام 2016، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 179 جريمة وبلغ معامل التغير 32.68 %، وفي محافظة حولي والتي حققت أكبر عدد للجرائم في دولة الكويت فقد تراوحت أعداد الجرائم فيها بين (2911) جريمة في عام 2012 الى نحو (1707) جريمة في عام 2016، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 341 جريمة ومعامل التغير 15.97 %، أما في محافظة الأحمدي فقد تراوحت أعداد الجرائم فيها بين (921) جريمة في عام 2013 الى نحو (540) جريمة في عام 2016، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 110 جريمة و معامل التغير 15.16 %، وفي محافظة الجهراء فقد تراوحت أعداد الجرائم فيها بين (1099) جريمة في عام 2012 الى نحو (395) جريمة في عام 2018، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 269 جريمة ومعامل التغير 35.06 %، وفي محافظة الفروانية فقد تراوحت أعداد الجرائم فيها بين (1032) جريمة في عام 2011 الى نحو (685) جريمة في عام 2013، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 115 جريمة ومعامل التغير 13.22 %، وأخيرا في محافظة مبارك الكبير والتي حققت أقل عدد للجرائم المرتكبة فيها فقد تراوحت أعداد الجرائم فيها بين (348) جريمة في عام 2010 الى نحو (134) جريمة في عام 2016. وبلغت قيمة الانحراف المعياري 73 جريمة وبلغ معامل التغير 31.01 %. ويوضح الشكل (2) متوسط أعداد الجرائم في محافظات دولة الكويت للفترة (2009 -2018).

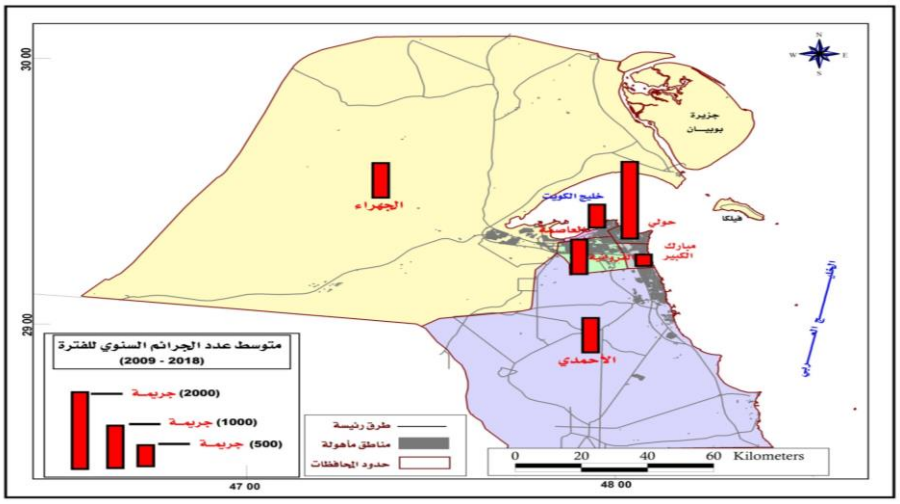

شكل (2) التوزيع المكاني للجرائم المرتكبة في دولة الكويت حسب المحافظات

المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على خارطة التقسيمات الإدارية لدولة الكويت، وبيانات وزارة العدل، 2018.

ولتحديد الاتجاه العام لتطور أعداد الجرائم في محافظات دولة الكويت وللدولة ككل، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي Linear Regression، حيث تم من خلال هذه الاختبار تحديد المتغيرات المتعلقة بحساب ثابت الانحدار (a)؛ وحساب قيمة معامل الانحدار أو الميل (b)، وكذلك تحديد قيمة معامل الارتباط الخطي (Linear correlation) بين متوسط أعداد الجرائم والفترة الزمنية، وكذلك حساب قيمة معامل التفسير (R^2)، وإيجاد قيمة اختبار (t) لاختبار معنوية العلاقة بين المتغيرات، مع الإشارة إلى أنه في حال جاءت قيمة معامل الارتباط ومعامل الانحدار (b) قيم موجبة (+)، فإن ذلك يشير إلى أن الاتجاه العام لأعداد الجرائم يتجه نحو الزيادة في الفترة الزمنية، أما في حال جاءت قيم معامل الارتباط (r) ومعامل الانحدار (b) قيم سالبة (−) فإن ذلك يشير إلى أن الاتجاه العام لأعداد الجرائم يتجه نحو الانخفاض في الفترة الزمنية.

وفي الجزء التالي سيتم عرض نتائج تطبيق نموذج الانحدار لتحديد الاتجاه العام لأعداد الجرائم السنوية على مستوى دولة الكويت وعلى مستوى المحافظات، والجدول (3) يوضح هذه النتائج.

جدول (3)

معاملات الانحدار وقيم معاملات الارتباط والدلالة الإحصائية للعلاقة بين عدد الجرائم المرتكبة في محافظات دولة الكويت للفترة (2009-2018م)

المحافظة	معامل الانحدار Slop	معامل الارتباط (R)	معامل التفسير (R^2)	خطأ المعياري للتقدير Std. Error	قيمة T	الدلالة الإحصائية Sig
العاصمة	0.013-	0.797-	0.634	2.04	**0.326-	0.00
حولي	0.018	0.133-	0.018	3.18	0.378-	0.715
الأحمدي	0.009	0.307	0.094	3.05	0.914-	0.388
الجهراء	0.014	0.632-	0.401	2.48	*2.254-	0.04
الفروانية	0.041	0.527-	0.278	2.78	1.755-	0.12
مبارك الكبير	0.031-	0.697-	0.485	2.30	*2.75-	0.03
دولة الكويت	0.022-	0.642-	0.402	2.49	*2.297-	0.03

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01).

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يظهر من الجدول رقم (3) أن الاتجاه العام لتطور أعداد الجرائم في دولة الكويت في الفترة (2009-2018م) تتجه بشكل عام نحو الانخفاض، إذ جاءت قيم معامل الارتباط الخطي (R) و قيمة معامل الانحدار (b) سالبة (-)، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط خطية عكسية بين عدد الجرائم وتطورها في الفترة (2009-2018م) ، وتوضح قيمة معامل التفسير (R2) البالغ قيمتها (40.20%) والمبينة في الجدول رقم (3) قوة علاقة الارتباط بين عدد الجرائم والفترة الزمنية، حيث يحدد تحدد قيمة (R^2) اثر المتغير المستقل والمتمثل في " الفترة الزمنية " على المتغير التابع والمتمثل "عدد الجرائم" ، وقد تبين من اختبار الدلالة الاحصائية لقيمة معامل الارتباط معنوية العلاقة عند مستوى الدلالة الاحصائية (0.05)، مما يشير إلى وجود انخفاض في أعداد الجرائم بشكل عام في دولة الكويت في الفترة (2009 – 2018م).

ويوضح الجدول (4) الاتجاه العام للتغير النسبي في أعداد الجرائم في دولة الكويت خلال فترة الدراسة، كما يوضح الشكل (3) الاتجاه العام للجرائم المرتكبة والزمن خلال فترة الدراسة.

جدول (4)

معدل التغير النسبي في أعداد الجرائم في دولة الكويت للفترة (2009-2018 م)

السنة	عدد الجرائم	النسبة المئوية من المجموع العام (%)	معدل التغير النسبي (%)
2009	5182	9.81	-
2010	5715	10.82	10.29
2011	5988	11.34	4.78
2012	6795	12.86	13.48
2013	5519	10.45	-18.78
2014	5457	10.33	-1.12
2015	4804	9.09	-11.97
2016	4104	7.77	-14.57
2017	4316	8.17	5.17
2018	4941	9.35	14.48
المجموع	52821	100.00	-

المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على بيانات وزارة العدل لعام 2019م.

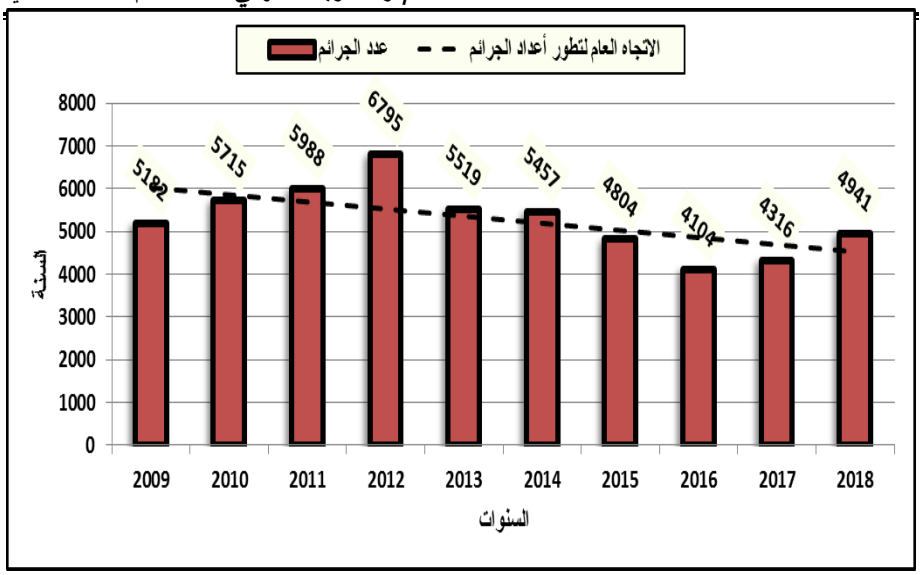

شكل (3)

الاتجاه العام لتطور أعداد الجرائم في دولة الكويت للفترة (2009-2018 م)

أما على مستوى تطور أعداد الجرائم في محافظات دولة الكويت، فسيتم عرض للنتائج المتعلقة بالاتجاه العام لأعداد الجرائم في المحافظات الكويتية كلاً على حده بالشكل التالي.

1-الاتجاه العام لتطور أعداد الجرائم المرتكبة في محافظة العاصمة

يوضح الشكل (4) الاتجاه العام للجرائم المرتكبة في محافظة الكويت خلال الفترة (2009 – 2018م).

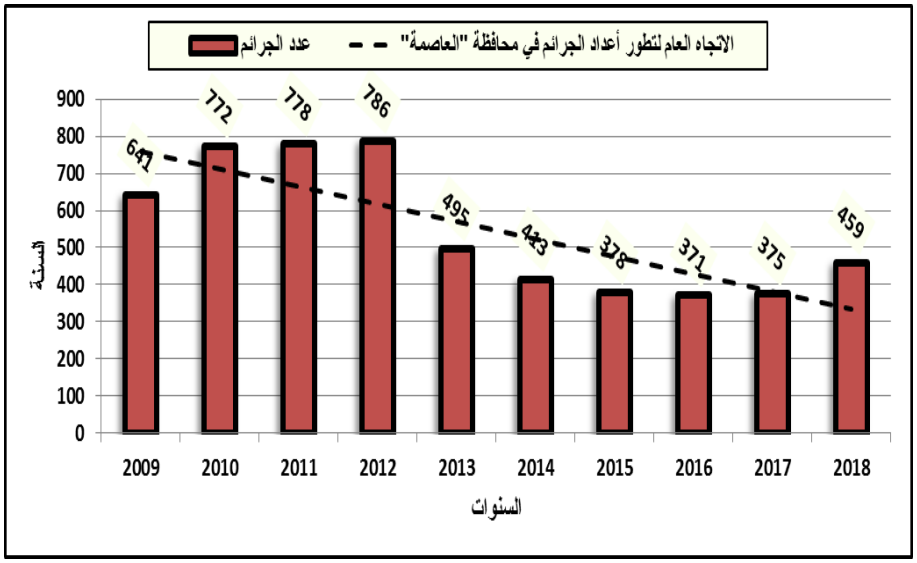

شكل (4)

الاتجاه العام لتطور أعداد الجرائم في محافظة العاصمة في دولة الكويت للفترة (2009-2018 م)

يظهر من الجدول رقم (4) والشكل (4) أن الاتجاه العام لتطور أعداد الجرائم في محافظة العاصمة في دولة الكويت في الفترة (2009-2018م) تتجه بشكل عام نحو الانخفاض، إذ جاءت قيم معامل الارتباط الخطي (R) و قيمة معامل الانحدار (b) سالبة (-)، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط خطية عكسية بين عدد الجرائم وتطورها في الفترة (2009-2018م) ، وتوضح قيمة معامل التفسير (R2) البالغ قيمتها (63.40%) والمبينة في الجدول رقم () قوة علاقة الارتباط بين عدد الجرائم في محافظة العاصمة والفترة الزمنية ، وقد تبين من اختبار الدلالة الاحصائية لقيمة معامل الارتباط معنوية العلاقة عند مستوى الدلالة الاحصائية (0.05)، مما يعني وجود انخفاض في أعداد الجرائم بشكل عام محافظة العاصمة في دولة الكويت في الفترة (2009 – 2018م).

2-الاتجاه العام لتطور أعداد الجرائم المرتكبة في محافظة حولي

يوضح الشكل (5) الاتجاه العام للجرائم المرتكبة في محافظة حولي خلال الفترة (2009 – 2018م).

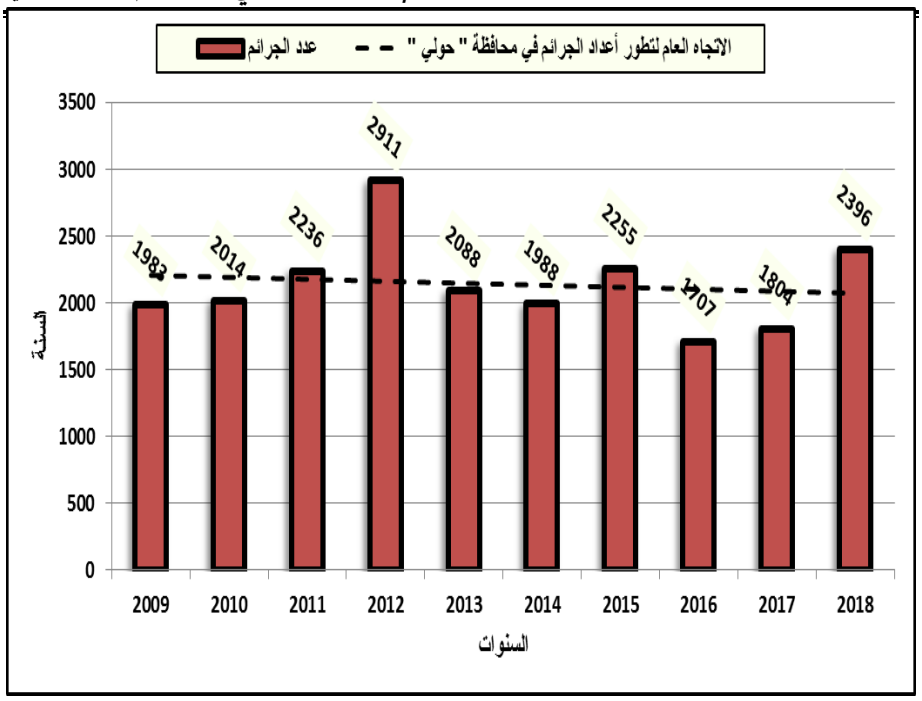

شكل (5)

الاتجاه العام لتطور أعداد الجرائم في محافظة حولي في دولة الكويت للفترة (2009-2018 م)

يظهر من الجدول رقم (4) والشكل (5) أن الاتجاه العام لتطور أعداد الجرائم في محافظة حولي في دولة الكويت في الفترة (2009-2018م) تتجه بشكل عام نحو الانخفاض الطفيف، إذ جاءت قيم معامل الارتباط الخطي (R) و قيمة معامل الانحدار (b) سالبة (-)، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط خطية عكسية بين عدد الجرائم وتطورها في الفترة (2009-2018م) ، وتوضح قيمة معامل التفسير (R2) البالغ قيمتها (1.80%) والمبينة في الجدول رقم (4) ضعف علاقة الارتباط بين عدد الجرائم في محافظة حولي والفترة الزمنية، وقد تبين من اختبار الدلالة الاحصائية لقيمة معامل الارتباط عدم معنوية هذه العلاقة عند مستوى الدلالة الاحصائية (0.05).

3-الاتجاه العام لتطور أعداد الجرائم المرتكبة في محافظة الأحمدي

يوضح الشكل (6) الاتجاه العام للجرائم المرتكبة في محافظة الأحمدي خلال الفترة (2009 – 2018م).

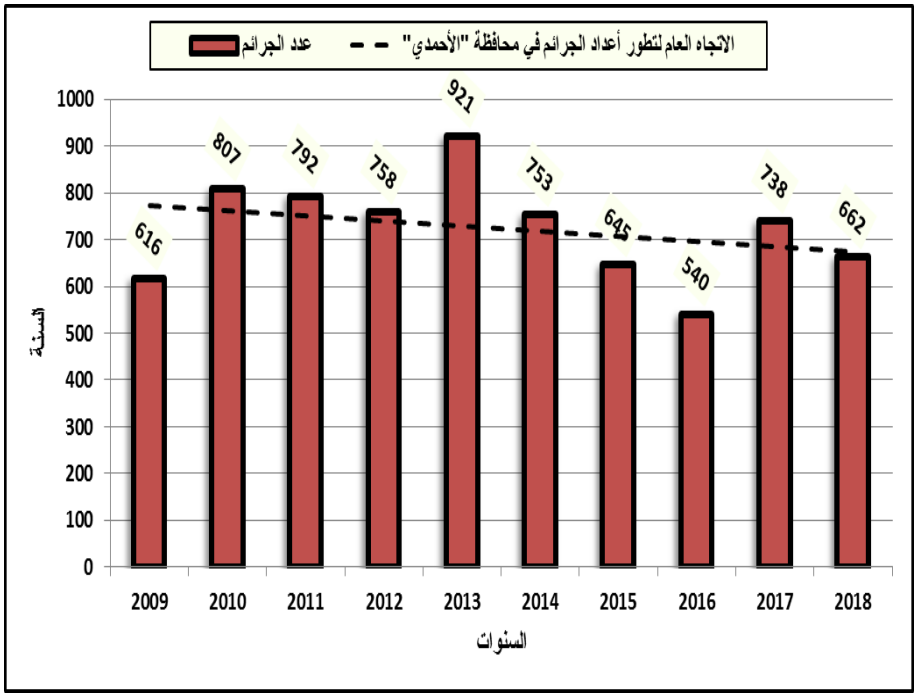

شكل (6)

الاتجاه العام لتطور أعداد الجرائم في محافظة الأحمدي في دولة الكويت للفترة (2009-2018 م)

يظهر من الجدول رقم (4) والشكل (6) أن الاتجاه العام لتطور أعداد الجرائم في محافظة الأحمدي في دولة الكويت في الفترة (2009-2018م) تتجه بشكل عام نحو الانخفاض، إذ جاءت قيم معامل الارتباط الخطي (R) و قيمة معامل الانحدار (b) سالبة (-)، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط خطية عكسية بين عدد الجرائم وتطورها في الفترة (2009-2018م)، وتوضح قيمة معامل التفسير (R2) البالغ قيمتها (9.40%) والمبينة في الجدول رقم (4) ضعف علاقة الارتباط بين عدد الجرائم في محافظة الأحمدي والفترة الزمنية ، وقد تبين من اختبار الدلالة الاحصائية لقيمة معامل الارتباط عدم معنوية هذه العلاقة عند مستوى الدلالة الاحصائية (0.05).

4-الاتجاه العام لتطور أعداد الجرائم المرتكبة في محافظة الجهراء

يوضح الشكل (7) الاتجاه العام للجرائم المرتكبة في محافظة الجهراء خلال الفترة (2009 – 2018م).

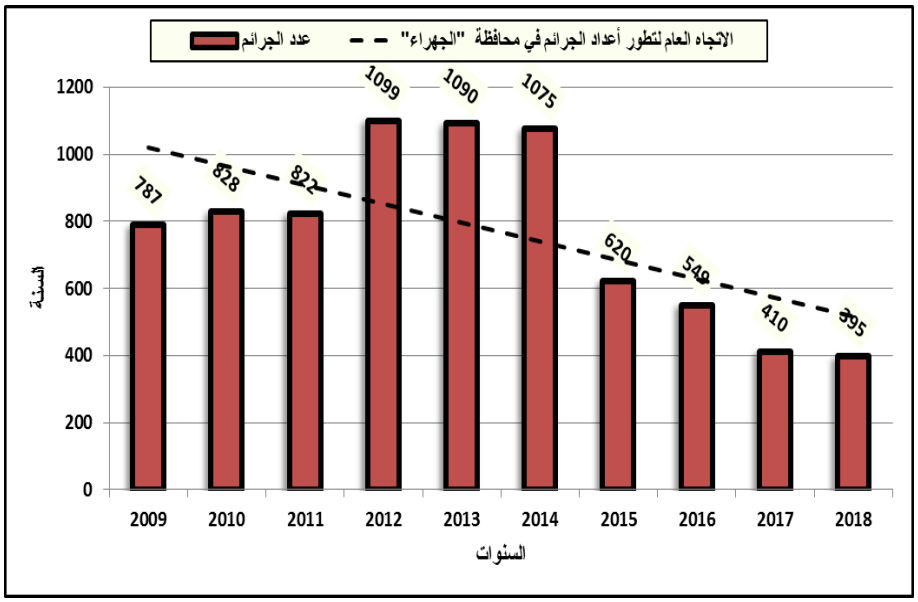

شكل (7)

الاتجاه العام لتطور أعداد الجرائم في محافظة الجهراء في دولة الكويت للفترة (2009-2018 م)

يظهر من الجدول رقم (4) والشكل (7) أن الاتجاه العام لتطور أعداد الجرائم في محافظة الجهراء في دولة الكويت في الفترة (2009-2018م) تتجه بشكل عام نحو الانخفاض، إذ جاءت قيم معامل الارتباط الخطي (R) و قيمة معامل الانحدار (b) سالبة (-)، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط خطية عكسية بين عدد الجرائم وتطورها في الفترة (2009-2018م) ، وتوضح قيمة معامل التفسير (R2) البالغ قيمتها (40.10%) والمبينة في الجدول رقم (4) قوة علاقة الارتباط بين عدد الجرائم في محافظة الجهراء والفترة الزمنية ، وقد تبين من اختبار الدلالة الاحصائية لقيمة معامل الارتباط معنوية العلاقة عند مستوى الدلالة الاحصائية (0.05)، مما يعني وجود انخفاض في أعداد الجرائم بشكل عام في محافظة الجهراء في دولة الكويت في الفترة (2009 – 2018م).

5-الاتجاه العام لتطور أعداد الجرائم المرتكبة في محافظة الفروانية

يوضح الشكل (8) الاتجاه العام للجرائم المرتكبة في محافظة الفروانية خلال الفترة (2009 – 2018م).

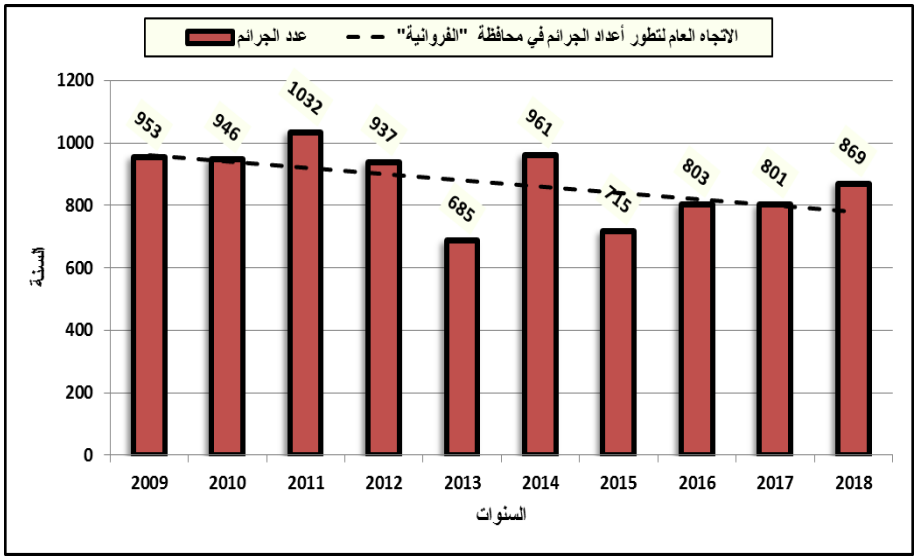

شكل (8)

الاتجاه العام لتطور أعداد الجرائم في محافظة الفروانية في دولة الكويت للفترة (2009-2018 م)

يظهر من الجدول رقم (4) والشكل (8) أن الاتجاه العام لتطور أعداد الجرائم في محافظة الفروانية في دولة الكويت في الفترة (2009-2018م) تتجه بشكل عام نحو الانخفاض، إذ جاءت قيم معامل الارتباط الخطي (R) و قيمة معامل الانحدار (b) سالبة (-)، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط خطية عكسية بين عدد الجرائم وتطورها في الفترة (2009-2018م) ، وتوضح قيمة معامل التفسير (R2) البالغ قيمتها (27.80%) والمبينة في الجدول رقم (4) ضعف علاقة الارتباط بين عدد الجرائم في محافظة الفروانية والفترة الزمنية، وقد تبين من اختبار الدلالة الاحصائية لقيمة معامل الارتباط عدم معنوية هذه العلاقة عند مستوى الدلالة الاحصائية (0.05).

6-الاتجاه العام لتطور أعداد الجرائم المرتكبة في محافظة مبارك الكبير

يوضح الشكل (9) الاتجاه العام للجرائم المرتكبة في محافظة مبارك الكبير خلال الفترة (2009 – 2018م).

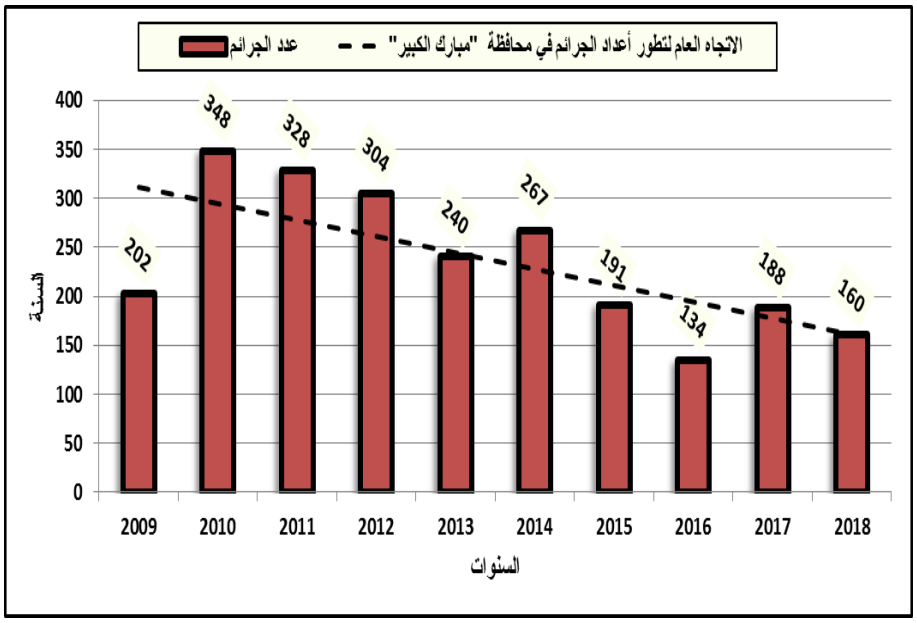

شكل (9)

الاتجاه العام لتطور أعداد الجرائم في محافظة مبارك الكبير في دولة الكويت للفترة (2009-2018 م)

يظهر من الجدول رقم (4) والشكل (9) أن الاتجاه العام لتطور أعداد الجرائم في محافظة مبارك الكبير في دولة الكويت في الفترة (2009-2018م) تتجه بشكل عام نحو الانخفاض، إذ جاءت قيم معامل الارتباط الخطي (R) و قيمة معامل الانحدار (b) سالبة (-)، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط خطية عكسية بين عدد الجرائم وتطورها في الفترة (2009-2018م) ، وتوضح قيمة معامل التفسير (R2) البالغ قيمتها (48.50%) والمبينة في الجدول رقم (4) قوة علاقة الارتباط بين عدد الجرائم في محافظة مبارك الكبير والفترة الزمنية ، وقد تبين من اختبار الدلالة الاحصائية لقيمة معامل الارتباط معنوية العلاقة عند مستوى الدلالة الاحصائية (0.05)، مما يعني وجود انخفاض في أعداد الجرائم بشكل عام في محافظة الجهراء في دولة الكويت في الفترة (2009 – 2018م).

الإجابة عن السؤال الثاني: هل تختلف أعداد الجرائم بالنسبة لعدد السكان في محافظات دولة الكويت خلال الفترة 2009-2018م؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام اختبار مربع كاي ($\chi 2$) لاختبار الفروق الاحصائية بين أعداد الجرائم في محافظات دولة الكويت حسب أعداد السكان، حيث تم أولا تحديد أعداد السكان في محافظات دولة الكويت لعام 2018م، وتحديد متوسط أعداد الجرائم في المحافظات الكويتية (2009-2008) ، وتم حساب معدلات الجريمة في دولة الكويت لكل 25000 نسمة، والجدول (5) يوضح نتائج اختبار ($\chi 2$) ويظهر الشكل (10) التوزيع المكاني للجرائم لكل 25000 نسمة حسب المحافظة للفترة (2009 – 2018).

جدول (5)

نتائج تطبيق اختبار مربع كاي ($\chi 2$) لاختبار الفروق بين معدل أعداد الجرائم في دولة الكويت حسب أعداد السكان حسب المحافظات للفترة (2009-2018م)

المحافظات	عدد السكان	متوسط عدد الجرائم في الفترة (2009-2018)	متوسط عدد الجرائم لكل 25000 نسمة	(χ^2)
العاصمة	534964	547	25.55	** 42.19
حولي	890533	2138	60.03	
الأحمدي	809353	723	22.34	
الجهراء	393432	768	48.77	
الفروانية	1169000	870	18.61	
مبارك الكبير	230727	236	0125.	
دولة الكويت	4028009	5282	32.78	-

**** دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01).**

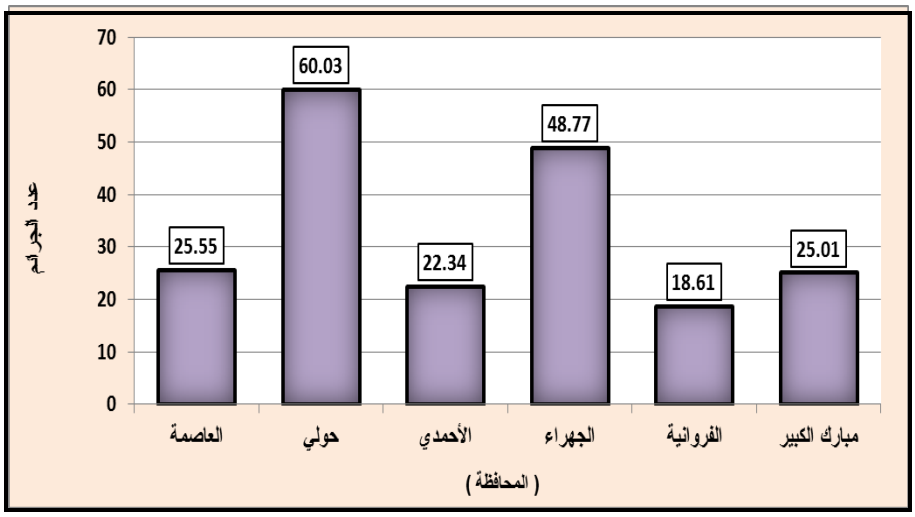

شكل (10)

متوسط أعداد الجرائم الجنائية لكل 25000 نسمة في دولة الكويت للفترة (2009-2018 م)

يظهر من الجدول (5) والشكل (10) أن المتوسط العام لأعداد الجرائم في دولة الكويت حسب عدد السكان للفترة (2009 – 2018) قد بلغت نحو (32.78 جريمة : 25000 نسمة)، وأن محافظة حولي قد حققت الترتيب الأول من حيث عدد الجرائم بالنسبة لعدد السكان وبنسبة (60.03 جريمة : 25000 نسمة)، وفي الترتيب الثاني محافظة الجهراء وبنسبة (48.77 جريمة: 25000 نسمة) وفي الترتيب الثالث محافظة العاصمة وبنسبة (25.55 جريمة: 25000 نسمة) وفي الترتيب الرابع محافظة مبارك الكبير وبنسبة (25.01 جريمة: 25000 نسمة) وفي الترتيب الخامس وقبل الأخير محافظة الأحمدي وبنسبة (22.34 جريمة: 25000 نسمة) وفي الترتيب الأخير محافظة الفروانية وبنسبة (18.61 جريمة: 25000 نسمة).

ويتضح من الجدول (5) أن قيمة ($\chi 2$) المحسوبة قد بلغت (42.19) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 ، مما يعني وجود فروق إحصائية بين التوزيع الحقيقي والتوزيع المتوقع لأعداد الجرائم في محافظات دولة الكويت، وتشير هذه النتيجة أن أعداد الجرائم موزعة توزيعا غير منتظم على محافظات دولة الكويت.

الخاتمة:

جاءت الدراسة للتعرف على التباين المكاني والزماني للجرائم في محافظات دولة الكويت ومعرفة توزيعها الجغرافي بالإضافة إلى تحليل العلاقات المختلفة بين أعداد السكان وتطور أعداد الجريمة في المحافظات دولة الكويت.

ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتي يمكن إجمالها فيما يلي.

1) أظهرت نتائج الدراسة انخفاض أعداد الجرائم الجنائية موضوع الدراسة في دولة الكويت بوجه عام خلال الفترة (2009–2018)، حيث انخفضت أعداد الجرائم تدريجياً وبشكل ملحوظ، حيث بلغت أعدادها عام 2009م (5182) وانخفضت إلى نحو (4941) عام 2018 م، وأوضحت الدراسة من خلال خرائط التوزيع المكاني للجرائم في محافظات دول الكويت التباين الكبير في توزيع أعداد الجرائم بين المحافظات الكويتية، واتسم بالتركز الشديد في محافظات: حولي، والفروانية، والجهراء والأحمدي، حيث ضمت هذه المحافظات أكثر من 80 % من مجموع الجرائم المرتكبة في دولة الكويت خلال فترة الدراسة. وتفسر الدراسة هذه الزيادة في الجرائم في بعض المحافظات لعوامل متعددة منها، زيادة أعداد العمالة الوافدة في هذه المحافظات، وكذلك تركز الانشطة الاقتصادية والخدمية فيها
2) بينت النتائج وجود تباين في أعداد الجرائم في محافظات دولة الكويت في الفترة (2009 – 2018) كما بينت النتائج وجود انخفاض في أعداد الجرائم بشكل عام في جميع محافظات دولة الكويت في الفترة (2009 – 2018م). وقد تراوحت أعداد الجرائم بين أعلى قيمة لها وأقل قيمة في محافظة العاصمة بين (786) جريمة في عام 2012 الى نحو (371) جريمة في عام 2016، وفي محافظة حولي والتي حققت أكبر عدد للجرائم في دولة الكويت فقد تراوحت أعداد الجرائم فيها بين (2911) جريمة في عام 2012 الى نحو (1707) جريمة في عام 2016، أما في محافظة الأحمدي فقد تراوحت أعداد الجرائم فيها بين (921) جريمة في عام 2013 الى نحو (540) جريمة في عام 2016، وفي محافظة الجهراء فقد تراوحت أعداد الجرائم بين (1099) جريمة في عام 2012 الى نحو (395) جريمة في عام 2018، وفي محافظة الفروانية فقد تراوحت أعداد الجرائم بين (1032) جريمة في عام 2011 الى نحو (685) جريمة في عام 2013، وأخيرا في محافظة مبارك الكبير والتي حققت أقل عدد للجرائم المرتكبة فيها فقد تراوحت أعداد الجرائم فيها بين (348) جريمة في عام 2010 الى نحو (134) جريمة في عام 2016.
3) أظهرت النتائج أن المتوسط العام لأعداد الجرائم في دولة الكويت حسب عدد السكان في الدولة لعام 2018م وللفترة (2009 – 2018) قد بلغت نحو (32.78 جريمة

: 25000 نسمة)، وأن محافظة حولي قد حققت الترتيب الأول من حيث عدد الجرائم بالنسبة لعدد السكان وبنسبة (60.03 جريمة : 25000 نسمة)، وفي الترتيب الثاني محافظة الجهراء وبنسبة (48.77 جريمة: 25000 نسمة) وفي الترتيب الثالث محافظة العاصمة وبنسبة (25.55 جريمة: 25000 نسمة) وفي الترتيب الرابع محافظة مبارك الكبير وبنسبة (25.01 جريمة: 25000 نسمة) وفي الترتيب الخامس وقبل الأخير محافظة الأحمدي وبنسبة (22.34 جريمة: 25000 نسمة) وفي الترتيب الأخير محافظة الفروانية وبنسبة (18.61 جريمة: 25000 نسمة). وبينت النتائج بالاعتماد على نتائج اختبار كاي تربيع لحسن المطابقة ($\chi 2$) وجود فروق إحصائية بين التوزيع الحقيقي والتوزيع المتوقع لأعداد الجرائم في محافظات دولة الكويت، وتشير هذه النتيجة أن أعداد الجرائم موزعة توزيعا غير منتظم وفقا للتوزيع المكاني للسكان على محافظات دولة الكويت.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة، فإن الدراسة توصي بما يلي:

1. اجراء المزيد من الدراسات الأمنية في دولة الكويت التي تهتم بتوزيع الجريمة بكافة أنماطها بهدف مساعدة المؤسسات الأمنية لوضع الخطط الأمنية للوقاية من وقوعها.
2. تكثيف الرقابة الأمنية في المحافظات الكويتية الأكثر ارتكابا للجرائم وخاصة في المناطق المستهدفة ذات الكثافة السكانية العالية.
3. تعميق الوعي الأمني لدى المواطن الكويتي بخطورة الجريمة، من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية وخاصة الأسرة والمدارس والمساجد والمؤسسات الاجتماعية والجامعات والمعاهد لتتكامل حلقات التوعية في الدولة.
4. الاهتمام بتوثيق ونشر الاحصائيات الخاصة بالجرائم الجنائية التفصيلية على مستوى المحافظات في دولة الكويت، وإبراز علاقتها بأعداد السكان في المحافظات.
5. العمل على إنشاء خرائط أمنية تفاعلية لتوزيع مختلف أنماط الجرائم في دولة الكويت لتسهيل الحصول على معلومات دقيقة حول التوزيع المكاني والزماني للجريمة في دولة الكويت.

قائمة المراجع

المراجع العربية

ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل (2015) لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان.

البطوش، مهند (2015) التباين المكاني للجرائم في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (2009-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

مدحت، عبد الجليل محمد (2010) جغرافية الجريمة: مناهجها وأبعادها وتطبيقاتها، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، مصر.

جابر، محمد مدحت (2002). مسرح الجريمة: منظور جغرافي لدعم دور الشرطة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد30، العدد 1، الكويت.

الجبوري، حيدر سالم (2015) التحليل الجغرافي لجريمتي القتل والسرقة في محافظة النجف الأشرف للمدة (2004-2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، العراق.

الخضر، بدر أحمد (2016) العوامل المؤدية إلى ارتكاب جريمة القتل في دولة الكويت من وجهة نظر مرتكبيها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الزيني، سحر عوض (2014). الأبعاد المكانية والجغرافية للجريمة في المملكة العربية السعودية، ندوة جغرافية الجريمة، جامعة المنيا، 10 مارس- 2014، المنيا، مصر.

السعايدة، (2020) التباين المكاني للجريمة في محافظة العاصمة عمان، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 34(3).

سعيد، أروى (2011) التحليل المكاني والزماني للجريمة والمجرمين في إقليم الشمال- المملكة الأردنية الهاشمية، للفترة (2000-2009)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

سلامة، رمزي (2013)، التركيبة السكانية في دولة الكويت، إدارة الدراسات والبحوث، مجلس الأمة.

شقفة، أشرف وأبو عمرة، صالح (2010) محافظات غزة، دراسة في جغرافية الجريمة (جرائم القتل)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

طوقان، عوني يعقوب (2012). التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها دراسة في الجغرافية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

كليوي، لطيف والبركي، أحمد (2016) التحليل المكاني لجرائم الأحداث في محافظة المثنى– دراسة في جغرافية الجريمة، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العراق.

المبرد، مصطفى (2013) السكان والجريمة في منطقة المرقب في ليبيا (دراسة جغرافية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورة، مصر.

المواجدة، مراد (2015) جغرافية جريمة التعاطي والاتجار بالمخدرات في المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة الجامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

المهيرات، بركات (2000)، جغرافيا الجريمة: علم الإجرام الكارتوجرافي، دراسة تطبيقية للجوانب المكانية لظاهرة الجريمة في الأردن من عام (1985–1996) الأردن، دار مجدلاوي، عمان، الأردن.

الهاجري، دلهم (2017) التحليل المكاني والزماني للجرائم في دولة قطر خلال الفترة (2005–2015م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

وزارة الداخلية (2019)، الإحصائية السنوية، الإدارة العامة للأدلة الجنائية، دولة الكويت.

وزارة العدل (2019)، الكتاب الإحصائي السنوي، إدارة الإحصاء والبحوث، قسم النيابة العامة، الكويت.

المراجع الأجنبية:

Daqin, L., and Chunliang, X (2014) Spatial patterns of violent crimes and neighborhood characteristics in Changchun, China, The Australian and New Zealand Journal of Criminology, Volume: 49 issue: 1, page(s): 53-72.

Engjellushe, Z. & Myzafaer, E. (2013). The Geography Of Crime In Albania 2000-2012, Multidisciplinary Journal Of Global Macro Trends. Engjellushe ZENELAJ and Myzafer ELEZI, The Macrotheme Review 2(6), SI-IMT, 2013

Herbert, D. (2010) The Geography of Urban Crime, long man, London.

Maria, S.، Teodora، R.، (2008) Geographical Distribution of Crime in Italian Provinces: A Spatial Econometric Analysis، Social Science Research Network Electronic Paper Collection: http://ssrn.com/abstract=1105082.

Kadir, T., Michal, G.,(2016) Urban Crime Distribution in Isparta Turkey, A location Quotient Analysis, Annals Universities Paedagicae Cracovrensrs Follia.

Pavalo, L., (2011) Distribution of crime Across Ukraine, Panel and spatial Analysis, unpublished MA thesis, Kyllx school of economics, Ukraine.